

جامعة باتنة 1

باتنة في:

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

السنة الأولى LMD

امتحان في مقياس مدخل للقانون

اجب بصحيح أو خطأ على العبارات الآتية مع التعليل باختصار.

القواعد القانونية الملزمة هي التي تصنف ضمن القواعد الأمرة فقط. (خطأ).....(2 ن)
 القواعد الملزمة تشمل الأمرة والمكاملة معا، كون القاعدة مكاملة لا يعني أنها غير ملزمة،
 فالإلزام طابع مميز لكل القواعد القانونية، إلا أن القواعد المكاملة جاءت لتنظم أمورا غفل
 الأفراد عن تنظيمها فإذا اتفقوا على تنظيمها لا تطبق القاعدة المكاملة.
 تكون القاعدة القانونية قاعدة مجردة عندما تخاطب كل شخص بذاته وتراعي ظروفه وأحواله
 الخاصة. (خطأ).....(2 ن)

القاعدة المجردة تصاغ في عالم من التجريد فهي عبارة عن أفكار ومفاهيم لما يجب أن يكون
 عليه المجتمع، فهي لا تصاغ استنادا إلى ظروف أو أوضاع شخص معين أو واقعة بذاتها،
 بل تصاغ بشكل يجعلها تطبق على الجميع مع اختلاف أحوالهم.
 يقتصر مفهوم القانون على تلك النصوص التي تصدرها السلطة التشريعية فقط.
 (خطأ)(2 ن)

مفهوم القانون أوسع من التشريع، فالتشريع يضم تلك النصوص القانونية المكتوبة الصادرة
 عن السلطة التشريعية، أما القانون فقد يكون مصدره التشريع أو العرف أو الشريعة
 الإسلامية أو السوابق القضائية....
 القرارات هي أعمال قانونية تصدر عن رئيس الجمهورية في إطار السلطات الممنوحة له لمواجهة
 ظرف معين. (خطأ).....(2 ن).

القرارات هي الأعمال التي تباشر بها الحكومة اختصاصاتها وأنشطتها، وهي أعمال إدارية
 تصدر عن السلطات الإدارية (وزير، والي..)، أما رئيس الجمهورية فيساهم في إصدار
 قواعد قانونية عن طريق المرسوم الرئاسي.
 تتمثل المصادر الاحتياطية للقانون في: الشريعة الإسلامية، مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة،
 العادة الاتفاقية، الفقه. (خطأ).....(2 ن)

المصادر الاحتياطية للقانون هي: مبادئ الشريعة الإسلامية، العرف، مبادئ القانون الطبيعي
 وقواعد العدالة، الفقه، القضاء. أما العادة الاتفاقية فليست مصدرا من مصادر القانون، لأنها
 تفتقر إلى الركن المعنوي الذي يتميز به العرف الأمر الذي يجعلها غير ملزمة للقاضي.
 يعتبر الحق في الانتخاب من بين الحقوق المكفولة للمواطن بمقتضى مبدأ إقليمية القوانين، فهي لا
 تمنح إلا للمواطنين المقيمين على إقليم الدولة. (خطأ).....(2 ن)

جامعة باتنة 1

حق الانتخاب هو من بين الحقوق التي تكفل للمواطن بمقتضى مبدأ شخصية القوانين، فهو يمنح للمواطنين الذين يحملون جنسية الدولة سواء كانوا مقيمين داخل إليم الوطن أو خارجه، بينما لا يستفيد الأجانب من هذا الحق.

الجزء هو ركن مقترن بصفة الإلزام فكل قاعدة قانونية ملزمة هي حتما مقترنة بجزء يطبق على المخالفين لها . (صحيح).....(ن2).

القاعدة الملزمة هي قاعدة مقترنة بجزء يطبق على من لا يحترمها، وكون القاعدة القانونية مقترنة بجزء لا يعني أن الإنسان مخير بين تطبيق القاعدة القانونية أو التعرض للجزاء، بل إن احترام القاعدة هو الأصل والجزاء هو استثناء وضع على سبيل الضمان.

الجزء المطبق على المخالفين للقانون له صورة واحدة تتمثل في الجزاء المادي. (خطأ). (ن2) من أبرز الخصائص التي يتميز بها الجزاء كونه مادي، بمعنى يمس الشخص في جسمه أو حريته أو ماله. وله خصائص أخرى تتمثل في كونه جزء حال ومنظم.

لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفة القاعدة القانونية سواء كانت أمرة أو مكملة. (خطأ) (ن2) القواعد القانونية الأمرة هي قواعد تتعلق بالنظام العام والآداب العامة، وبالتالي لا يجوز للأفراد مخالفتها تحت أي ظرف، أما القواعد القانونية المكملة فقد وجدت لتنظيم مصالح الأفراد إذا غفلوا عن تنظيمها ويمكن الاتفاق على مخالفتها.

لا يمكن أن يطبق القانون على الوقائع السابقة لصدوره وفقا لمبدأ عدم رجعية القوانين، ولا يخضع هذا المبدأ لأي استثناءات أبدا. (خطأ) (ن2)

لا يطبق القانون على الأحداث السابقة لصدوره وفقا لمبدأ عدم رجعية القوانين، إلا أن هذا المبدأ يخضع لاستثناءات تتعلق ب: القانون الأصلح للمتهم، أن يتضمن التشريع الجديد تصريحاً على سريانه على الماضي، أن يكون القانون الجديد تفسيرياً لقانون قديم.